The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

صدر عن حزب حرَّاس الأرز- حركة القومية اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

منذ اللحظة الأولى لإغتيال رفيق الحريري أدرك الشعب بحسّه وحدسه إن سوريا تقف وراء الجريمة، فراح يطالب بخروجها من لبنان وبإستقالة قادة الأجهزة الأمنية، ويرفع صورهم في تظاهرات ساحة الشهداء، وكل هذا قبل أن يبدأ السيّد ميليس تحقيقاته بعدّة أشهر.

لا نقول هذا للإنتقاص من قيمة السيّد ميليس بل على العكس فإننا نشيد ببراعته ونزاهته وبالجهود الحثيثة التي بذلها، وبالإحتراف العالي الذي تميّز به التحقيق... ولكن ما قصدناه هو أولاً، إن حدس الشعب ونبض الشارع لا يخطئان، وثانياً، كان بإستطاعة القضاء اللبناني قيادة التحقيق والتوصل إلى نفس النتيجة من دون مساعدة خارجية لو كانت لديه الشجاعة والتجرّد والنزاهة التي كانت لدى المحقق الدولي.

وإذا كانت سوريا مسؤولة عن جريمة إغتيال الحريري، كما ثبت من خلال الأدلة والقرائن الواردة في تقرير السيّد ميليس، عبر أجهزتها الأمنية العاملة في لبنان، فهذا يعني إنها مسؤولة أيضاً عن كل الجرائم المشابهة التي حصلت على أرضنا منذ جريمة إغتيال كمال جنبلاط في العام ١٩٧٧ وحتى جريمة محاولة إغتيال مي شدياق الأخيرة، مروراً بجرائم إغتيال الشيخ حسن خالد والشيخ بشير الجميّل والسيّد رينه معوّض وغيرهم وغيرهم... ويعني أيضاً إنه من الآن وصاعداً وبعد تقرير السيّد ميليس، لا يجوز أن تبقى حقيقة واحدة في هذا البلد مغيّبة أو مدفونة في رمال النسيان.

وعليه، وبعد أن تحررت السلطة من الهيمنة السّورية وبعد أن قرر المجتمع الدولي دعم لبنان في جميع المجالات، فإن الشعب يطالب الدولة بالإقدام على خطوات شجاعة ونوعية مثل:
١- فتح كل ملفات الإغتيالات التي ما زالت مقفلة أو عالقة حتى السّاعة، والكشف عن الفاعلين وتقديمهم إلى المحاكمة على غرار ما هو حاصل في ملف إغتيال رفيق الحريري.

٢- فتح ملفات جرائم النهب والسرقات والسطو على المال العام، وملاحقة كل الذين أفقروا البلد وإغتالوا باريس ١ وباريس ٢، وأفرغوا الخزينة وأوقعوها تحت عجز قارب الأربعين مليار دولار.

٣- فتح ملف الذين تواطأوا مع الإحتلال السّوري وملاحقة كل الذين تعاملوا معه ضُدّ مصلحة لبنان، وأمّنوا له التغطية الشرعية المريحة ليبقى على أرضنا أطول مدّة ممكنة، إذ لولاهم لما حصلت كل تلك الجرائم، ولا ذهَبَ أولادنا إلى المهاجر أو المقابر، ولا عاش شعبنا هذه المأساة الطويلة التي يعجز عن تحمّلها أي شعبٍ آخر.

الحُكم موجود الآن على مفصل تاريخي، فإما أن يبرهن للعالم إنه جدير بالحرية التي أعطيت له وقادر على بناء دولة القانون والمؤسسات فعلاً لا قولاً، وإما أن يخسر الدعم الدولي ويصبح معزولاً على غرار الحُكم السّوري.

لبَّيك لبنان

أبو أرز
في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٥